

كانت تحكم في الستينيات والسبعينيات وكان في ذلك الوقت مشكلة الدولة مع اليسار ولذلك كان معظم اليساريين في السجن أو المنفى وكان المقربين في ذلك الوقت من الحكومة الدينينيين سواء كانوا من الشيعة أو السنة فالدولة كانت تقمع من يعارضها فمثلاً كان في المنفى عبدالرحمن النعيمي وأحمد الشعلان و عبد الله البنعلي وهذه أسماء تتبع الطائفة السنية.

– الملا: إن قمع المعارضة شيء والتمييز شيء آخر نحن نتحدث عن التمييز في عدة مجالات سواء كان في العمل أو في الرزق.

□ بالضبط هذا ما أردت الوصول إليه، هناك أرقام قد طرحتها دراسة لإحدى الجمعيات الحقوقية والتي ذكرت: « في حين أن أبناء الطائفة الشيعية يشكلون حوالي ثلثي السكان، إلا إنهم يتولون 13 في المئة فقط من الوظائف العليا، وأغلب تلك الوظائف تتمركز في المؤسسات الخدمية أو المؤسسات غير السيادية. وفي الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية يشكل المواطنون الشيعة ما نسبته صفر في المئة من الوظائف العليا، ومن تلك المؤسسات وزارة الدفاع والحرس الوطني ووزارة الداخلية ووزارة شؤون مجلس الوزراء وغيرها من المؤسسات الرسمية. كما لوحظ أن أبناء الطائفة الشيعية يشكلون 5 في المئة فقط من السلك القضائي، و16 في المئة من السلك الدبلوماسي، و7 في المئة بوزارة المواصلات و18 في المئة بالمحكمة الدستورية و10 في المئة بوزارة المالية و6 في المئة بوزارة الإعلام» فكيف يمكن الرد على هذه الدراسة؟

– الملا: إنني لأحب ذكر الإحصاءات التي تركز جانب «الطائفة»، فمن وجهة نظري يجب التركيز على مسألة الكفاءة فليس لدي أي مشكلة في أن يكون جميع الوزراء من الطائفة السنية إن كانوا أكفاء.

□ وهل معنى ذلك أن الطائفة الشيعية تفتقد إلى الكفاءة؟

– الملا: أنا لم أقل ذلك، ولكنني أقول إنه لا يجب التركيز على مسألة الإحصائيات في تحديد كم حصلت الطائفة الشيعية في هذه الوزارة أو كم حصلت الطائفة السنية في الوزارة الأخرى وإنما يجب الحديث عن الكفاءات الموجودة وهل من هم في المناصب العليا أكفاء أم لا هذا هو السؤال الأهم وليس الأرقام والتي قد تقود إلى المحاصصة الطائفة كما طرح البعض.

□ ولكن في النهاية ألا تعطي هذه الأرقام مؤشراً عن وجود تمييز واضح ضد طائفة معينة؟

– الملا: صحيح هي تعطي مؤشراً عن ذلك، وكما قلت سابقاً إن هذه هي سياسة الدولة والدولة مسؤولة عنها ولا كيف أبرر أنه لا يوجد في المراكز العليا في وزارة الداخلية أو الدفاع أو غيرها من الوزارات من الطائفة الشيعية، ولكنني أرى أن لغة الأرقام هذه التي توصلنا في النهاية كم شيعي أو كم سني في هذه الوزارة أو تلك ذلك ما لا أتفق معه، ومع ذلك فإن هذه الدراسة تبيّن أن هناك من له مصلحة في «طائفة» المجتمع.

– الأنصاري: أعتقد أن هذه الأرقام تفرع جرس الإنذار، فبقدر ما نريد أن نثبت من خلال هذه الأرقام أن البلد يعاني من التمييز الطائفي بقدر ما يحذر من خطر أن هذا التمييز إلى أين يقودنا، هناك مثالان في المنطقة العربية هما لبنان والعراق وجميع المؤشرات تدل على أننا في حالة استمرارنا في هذا الوضع فإما سنخلق عراقاً أو لبناناً جديداً وذلك مؤسف جداً.

## مشاركة النشاط في الخارج

□ هدد وزير الداخلية، الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة، من خلال تصريح صحافي النشاط البحريني بالمقاضاة جراء مقابلات بالخارج «بغرض بحث الأوضاع والشؤون الداخلية لمملكة البحرين» بالمخالفة للقانون مكتسباً نص المادة 134 من قانون العقوبات البحريني. كما أثارت مشاركة عدد من النواب والنشطاء الحقوقيين في بعض الفعاليات الخارجية التي استعرضت تجربة البحرين في مجال التمييز وحقوق الإنسان موجة من الاستنكار من قبل البعض، ما هو موقفكم من ذلك وكيف تردون على استنكار عرض مشاكل البحرين في الخارج؟

– الأنصاري: أعتقد أن لوزير الداخلية الحق بأن يقاضي أي مواطن كما للمواطن الحق في مقاضاة وزير الداخلية، ولكن النقطة الرئيسية هنا هي ماذا سيكون رد القضاء وهل يستند وزير الداخلية لقانون أم أنه يستند إلى تفسيرات معينة للقانون، هناك العديد من القوانين التي يمكن أن تفسر بأوجه مختلفة، يمكن أن تشدد أو أن تضيق.

ولكن بشكل عام ليس جيداً أن يخرج وزير ويهدد برفع قضايا على النشطاء السياسيين، نحن نعرف أن الخلاف هو سياسي في الأصل ومن الأجدى أن تحل بطرق أخرى تعرفها الدولة كما تعرفها المعارضة، أما التصعيد سواء من خلال الذهاب للولايات المتحدة ومقابلة ذلك بالتهديد بالمقاضاة فإن ذلك غير مجدي.

□ ولكنك كناشط حقوقي هل ترى أن طرح مسألة حقوق الإنسان في البحرين من خلال المنظمات الدولية مسألة خاطئة؟

– الأنصاري: يجب ألا نخرج إلى الخارج ولكن إذا وضعتني في

أبطال آخرين بعضهم ينادي بحقوق الإنسان وهو أكبر منتهاك لهذه الحقوق، ويمكن أن نقول إن الأزمة الطائفية لأول مرة في تاريخ البحرين بدأت في العام 2002 مع تشكيل المجلس النيابي الأول، فرسمياً أول نبض طائفي رسمي في البلد كان في ذلك العام من خلال مجلس النواب.

## مسئولية الدولة أو الشارع

□ هل تعني أن الأزمة الطائفية في البحرين هي نتاج الشارع؟

– الأنصاري: إن الأزمة خلقت بشكل متبادل، جزء منها بسبب الحكومة ولكن ليست هي المسؤولة الوحيدة فالشارع أيضاً خلق هذا النبض وانتهاك حقوق الإنسان، فعندما نسمع أحد شيوخ الدين يطعن في الطائفة الأخرى من على المنبر فذلك لا يمكن إرجاعه إلى الحكومة.

□ ولكن أليست الطائفية هي نتيجة التمييز الذي تمارسه الحكومة على فئة معينة من المواطنين؟

– الأنصاري: إن الدولة هي كيان سياسي وأي كيان سياسي يسعى لكي يسيطر وتكون له القوة والهيمنة في المجتمع، ومع أنه لا بد أن تستخدم الدولة الوسائل الصحيحة والنظيفة لذلك، ولكن هذا يحدث فقط في الحالة الإفلاطونية، ولو نظرنا إلى أي دولة أو أي حزب فإنه يحاول أن يكسب أنصاراً و يقوي أنصاره ويضعف الطرف الآخر، في مجتمع كمجتمع البحرين قريب إلى مجتمع القبيلة أو القرية الذي إذا تضرر فيه أحد قام الباقي لمناصرته، هذه العقلية السائدة الآن وحتى ولو حاولنا أن ننكر ذلك فإن ذلك واقع، نعم الدولة مارست التمييز، ولكن التمييز ضد من؟ أنا لا أعتقد أنها مارست التمييز ضد طائفة معينة بقدر ما هو تمييز ضد من هو ليس معها، وبسبب ظروف المنطقة التاريخية وبعد الثورة الإيرانية فإن فئة معينة من المجتمع البحريني اتجهت إلى التقارب بشكل أكبر وتكوين علاقات بشكل أوثق مع إيران وأصبحت هذه الفئة في مواجهة الدولة ولذلك أصبحت هذه الفئة مستهدفة.

□ ما الذي تعنيه تكوين علاقات أقرب مع إيران هل تعني أنهم كانوا يتبعون إيران؟

– الأنصاري: الآن وفي هذه الفترة فإني أجزم أنه لا توجد فئة تابعة لإيران أو أي مكان آخر، فالآن القوة السياسية بدأت تتشكل بشكل جديد وتستقل، كما أصبحت إيران تتقل على هذه القوى وهذه القوى تتقل على إيران...

□ معنى ذلك أنه في مرحلة سابقة كانت هذه القوى تابعة لإيران؟

– الأنصاري: في مرحلة سابقة أي في مرحلة الستينيات كان هناك من لا يتحرك إلا بالرجوع إلى حزبه في العراق أو سورية أو في مصر في السبعينيات كانت هناك امتدادات أخرى وكان للييسار علاقات مع دول أخرى وأحزاب وقيادات مركزية وأيضاً في الثمانينيات هناك من كانت له علاقة بحزب الدعوة في العراق وكان ذلك امتداداً رسمياً لهذه الحركة في البحرين ومن كان له علاقة بحزب العمل، فهذه حركات كانت لها مسميات رسمية وامتدادات رسمية لا يمكن أن ننكرها، ولكن الظروف الآن تغيرت وتغيرت معها هذه التركيبات بحيث أصبحت التركيبات وطنية بحتة.

بشكل عام أعتقد أن معظم حكومات الخليج والبحرين بشكل خاص تمارس التمييز ولكني لا أعتقد أن هذا التمييز ضد طائفة معينة بقدر ما هو ضد المعارضين.

– الملا: يمكن أن أختلف مع ما طرحه الأخ محمد في توصيفه للحالة التي وصلنا إليها، فتاريخياً نجد أن الدولة لعبت دوراً رئيسياً كبيراً ومؤثراً فيما يتعلق بالتمييز الذي هو الآن نحن بصدده فهو نتاج سياسة ولم يأت اعتباطاً، فالدولة مازالت تحاول أن تلعب على الكثير من الأمور التي تمكنها من أن تظل مسيطرة ومهيمنة على المجتمع ومن ضمن هذه المسائل ملف التمييز، إن التمييز موجود وما زال يمارس وما زالت أركانه معروفة وهو معيش في أوصال الدولة، يمكن أن يكون ما ذكره الأخ محمد عن تاريخ الأحزاب في البحرين صحيحاً ولكن يجب على الدولة أن تكون انعكاساً طبيعياً للمجتمع وقوى وحياتة المجتمع واستقراره وليس جهة مؤثرة في اتجاه معاضدة طرف ضد طرف آخر أو طائفة ضد طائفة أخرى، الإشكال أن الدولة أخذت منحى يلعب على هذه التوترات الموجودة والتي يمكن أن يكون أساسها طبقي والجزء الآخر هو امتداد لأن تكون رؤوس الدولة من هذه الطائفة أو تلك، هذه المسألة التي يجب أن نناقشها بشكل موضوعي، الدولة هي اللاعب الأكبر وهي التي تمتلك السلطة والمال وهي الجهة التي بإمكانها أن تخفف هذه الاحتقانات إذا كانت موجودة وليس العكس.

## التمييز الطائفي

□ أعتقد أن مسألة التمييز المختلف عليها هي المفصل في ما نواجهه من احتقان ولذلك يجب مناقشته بكل شفافية وموضوعية، إن ما تقوله من أن الدولة لا تمارس التمييز ضد فئة أو طائفة معينة في المجتمع وإنما تمارسه ضد معارضيه؟

– الأنصاري: إن دليلي في ذلك هو أن الدولة التي تحكم اليوم هي من

المحاور وتطور في أخرى، المحاور الأربعة هي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، فإن أخذنا المستويين السياسي والأمني نلاحظ أن هناك تراجعاً، فبالرغم من أن الوضع السياسي أفضل حالاً منه قبل عشر أو عشرين سنة ماضية ولكن كانت الآمال ما قبل العام 2002 أكبر بكثير والطموحات أكبر بكثير، هناك الآن نوع من التقييد، أيضاً في الجانب الأمني نلاحظ أن هناك رجوعاً في هذا الجانب من خلال حدوث بعض الصدامات في الشارع، ولكن من ناحية أخرى إن قارنا المستوى الحقوقي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي نلاحظ أن هناك تطوراً، فعلى المستوى الاقتصادي هناك تحسن في مستوى مدخول الفرد وانخفاض معدلات البطالة والوضع الاقتصادي يتجه للأفضل بالرغم من الظروف الحالية والأزمة المالية العالمية، فهناك الكثير من المشاريع الجديدة في البلد والكثير من المؤسسات الاقتصادية التي تستهدف البحرين كمركز لمزاولة أنشطتها، كما ينسحب ذلك على المستوى الاجتماعي فالدولة أعطت المزيد من الاهتمام في هذا الجانب وخصوصاً في جانب زيادة المساعدات الاجتماعية وتخصيص مبالغ وموازنات لبدل الغلاء ووجود مراكز اجتماعية لاحتضان المتعرضين للعنف الأسري وأيضاً مراكز للمتسولين والمشردين، وهناك تحسن في وضع السجون، كل ذلك قضايا اجتماعية يمكن قياس ما قدمته الدولة من خلالها، ولذلك يمكن القول أن هناك جوانب مشرقة يمكن الإشادة بها في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي أما من الناحية السياسية والأمنية فإنها مازالت تلقي بظلالها وتعكس صورة مؤلمة في الواقع.

أعتقد أن المجتمع يقيس الظروف السياسية والأمنية كمجس رئيس لوضع الحريات في البلد وأعتقد إن كان ذلك صحيحاً فيمكن القول أن هناك تراجعاً في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان في البحرين.

## الواقع والمبالغة

□ تشير بعض البيانات الصادرة عن منظمات حقوقية في البحرين إلى دخول البحرين مرحلة قمعية جديدة من ملاحظات أمنية شبيهة بفترة تدابير قانون أمن الدولة السيئة الصيت ألا يوجد مبالغة في ذلك؟

– الملا: هناك بعض المؤسسات التي يمكن أن تكون لديها مصلحة في إصدار مثل هذه البيانات والتي تحتوي على نوع من المبالغة، إذا أخذنا الأمور بشكل متوازن فلا يمكن لنا أن نتجاهل وجود تراجعاً في الحريات العامة فهناك حدوث فردية حصلت كما أن هناك حديثاً عن عودة التعذيب في السجون ولكن كمنظومة متكاملة لعمل تراجمي مستمر لا أعتقد ذلك.

□ ولكن البعض يقول أن هناك مؤشرات على ذلك مثل تحويل بعض المحاكمات السياسية من محاكمات علنية لمحاكمات سرية وذلك ما يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

– الملا: من الطبيعي أن تحدث ذلك لبعض القضايا، إذ إن للمحكمة إن ارتأت في جلسة من الجلسات أن تتحول إلى سرية فيجوز لها ذلك قانوناً ولكن الأساس هو علنية المحكمة، كسياسة رسمية واتجاه عام باتجاه نكوصي لأجده بشكل واضح، هناك حوادث فردية تحدث، هناك تعذيب في السجون بدليل أن لجنة من الأطباء أثبتت من خلال تقريرها أن هناك تعدي وتعذيب بعض المساجين المتهمين بقضايا سياسية.

– الأنصاري: إن التراجع لا يقاس فقط من خلال أن هناك تراجعاً في حقوق الإنسان على مستوى تصرفات الدولة فالعملية متبادلة، هل الدولة تراجع وتعمل القوى السياسية الأخرى تراجع أم لا؟ ففي فترة من الفترات قد تقوم الجمعيات بانتهاكات لحقوق الإنسان، ولتأخذ مثلاً العراق، فإن القوات الأميركية تنتهك حقوق الإنسان هناك ولكن هناك أيضاً مجموعات سياسية تنتهك حقوق الإنسان أيضاً عبر التجبيرات والقمع والإرهاب الذي تمارسه، ولذلك يجب دراسة هذه القضية هل هناك تراجع في حقوق الإنسان من قبل الحكومة وهل هناك ممارسات من قبل الشارع تنتهك فيها حقوق الإنسان، هناك قوى كثيرة في المجتمع البحريني بدأت تبرز وبدأت تبرز معها الطائفية والتمييز والدفع باتجاه العنف وهذه القوى بدأت تهيم على عقول الناس ومعتقدات الناس ولذلك نلاحظ ارتفاع الأصوات الداعية إلى الطائفية والمذهبية وبالرغم من أن هذه الأصوات أصوات نشاز ولكنها تسيطر على الشارع، نلاحظ أن المنابر قد ازدادت فيها الانتهاكات لحقوق الإنسان على عكس ما كان في السابق، فإن كنا نلوم الدولة على أنها تمارس استنكاراً أمني في الشارع فمن ناحية أخرى هناك أطراف أخرى في المجتمع تزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وهذه الانتهاكات لا تنقل عن انتهاك الدولة.

مما لا شك فيه أن ظاهرة النزول إلى الشارع قد اختفت في فترة من الفترات أي خلال العام 2002 و 2003 وكان الشارع هادئاً وكانت الحوارات السياسية تدور في المجالس والمنتديات ولكن رجوع العمل السري من جهة والعمل في الشارع من جهة أخرى إلى السطح فذلك يعني وجود أزمة في حقوق الإنسان، أزمة أبطالها أطراف مختلفة ليست الحكومة فقط هي بطلت أزمة حقوق الإنسان في البحرين وإنما هناك